



أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

- العوامل الداخلية
- العجز في الموازن العامة
- من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية.
- وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل منذ زمن طويل ، الا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول العربية النفطية الا منذ بداية الثمانينات .



تابع: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

- العجز في ميزان المدفوعات: أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل .
- ولاشك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود وأعباء وموارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد القومي وخاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي ، ولقد عانت الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل عجزا في الحساب الجاري والتجاري .



تابع: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

- إخفاق النمو: تحصل الدول على قروض ذي التزامات مستقبلية على أمل أن استثمارها سيؤدي إلى رفع وتأثر النمو وبالتالي توفر الموارد لدفع المستحقات لكن مع انهيار نموذج النمو المتبع في الدول العربية (سياسة إحلال الواردات) أدى إلى ارتفاع المستحقات وعدم تحققات لهذه المستحقات

العوامل الخارجية

- الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري: لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات الى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى الى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية .

تابع: العوامل الخارجية

- سياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة: كان لسياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة ، ولقد توسعت بعض البلدان العربية في الاقتراض ، وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدى الاتجاه الى الاقتراض التجاري قصير الأجل وفوائد مرتفعة الى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية .



هيكل الديون الخارجية ومصادر الدين للدول العربية

- زاد النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة في البداية على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية
- لذلك على الرغم من أن نصيب مصادر الاقراض الخاصة من اجمالي الديون العربية قد انخفض خلال السنوات الأخيرة مقارنة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وارتفع في المقابل نصيب المصادر الرسمية (الثنائية والمتعددة الأطراف)

تابع: هيكل الديون الخارجية

- مصادر الاقتراض الخاصة تشكل نسبة كبيرة إلى حد ما والتي تعكس أعباء هذه الديون على الدول العربية خاصة إذا ما علمنا أن شروط القروض من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف تعتبر إلى حد ما سهلة وميسرة مقارنة بشروط القروض الخاصة والتي تمنح لفترات أقصر وفائدة أعلى وفترة سماح أقل والذي أدى إلى ارتفاع أعباء المديونية لدى الدول العربية.
- شكلت الديون طويلة الأجل حوالي 80% من إجمالي الديون الخارجية العربية عام 2003 كان منها 62% من مصادر رسمية و38% من مصادر خاصة .



تابع: هيكل الديون الخارجية

- في نفس الوقت شكلت الديون قصيرة الأجل 31.7% من اجمالي الديون وتسهيلات صندوق النقد الدولي 1% عام 2003 . وقد شكلت الديون غير الميسرة من مصادر رسمية أو خاصة ، حوالي 68% من الدين العام سنة 2003 .